رغم توفير أراض مخصصة للمعاهد الدينية

الحويلة: لوزير التعليم ما أسباب تأخير إنشاء معهد ديني للبنات في محافظتي مبارك الكبير والأحمدي؟

تقدم النائب محمد الحويلة بحزمة من الأسئلة لوزير التربية والتعليم العالي تايف الحجرف عن العملية التعليمية في الأحمدي ومبارك الكبير بالإضافة إلى مايشوب بعض المدارس الخاصة من ممارسات.

فيما يلي نصه: لما للتعليم الديني من أهمية وتاثيره على التربية والسلوك القويم، ونظرا لعدم وجود فروع للمعهد الديني للبنات في محافظتي الأحمدي ومبارك الكبير، ولقد تمت المطالبة بإنشاء معهد ديني للبنات في محافظتي الأحمدي ومبارك الكبير منذ زمن بعيد علما بانه يوجد ارض مخصصة للمعاهد الدينية في منطقة المنقف وذلك ضمن مخصصات المجلس البلدي، وتبرعت الأمانة العامة للأوقاف بالمبالغ اللازمة لبناء المعاهد وتم استرجاع الأمانة للأموال نظرا لعدم اهتمام الوزارة بذلك، ان انصراف أولياء الأمور عن تسجيل بناتهم في المعاهد البعيدة يعود للمشاقة التي تتكفلها بناتنا في الذهاب في الخامسة صباحاً والعودة في الثالثة عصراً، وأيضا ان ضيق الأماكن في المعاهد لا يسمح بقبول جميع المتقدمين فلا يقبل كل عام الا عدد بسيط لقلة المقاعد المتوافرة.

لذا يرجى تزويدي وإفادتي بالاتي: لم التاخر في أنشاء معهد ديني للبنات في محافظة مبارك الكبير أو الأحمدي؟ لماذا لم يتم استغلال الأرض المخصصة لمعهد ديني في منطقة المنقف؟ ماذا تم بشأن المنحة التي تم صرفها من قبل الأمانة العامة للأوقاف لبناء معهد ديني للبنات في محافظة الأحمدي؟ ما عدد المدارس الغير مستغلة للتدريس في محافظة مبارك الكبير؟ ما عدد المدارس الغير مستغلة للتدريس في محافظة الأحمدي؟ لماذا لم يصدر قرار خاص بالصف الثاني عشر الديني يوافق ما تم اصدارة في القرار 2009/287 تحت البند الذي يتم فيه حساب الدرجة للطالب المسائي للإعادة لتحسين وضعة ممن ليس لدية معدل تراكمي ووفق ما جاء في وثيقة التعليم العام الباب الثالث من المادة الثامنة منه.

ما عدد البعثات الدراسية التي تم تخصيصها للمعهد الديني خلال السنوات الخمس الماضية؟

وفي سياق آخر وجه الحويلة سؤالا برلمانيا إلى وزير التربية: فيما يلي نصه تعاني مدارس محافظة الأحمدي ومبارك الكبير في جميع المراحل من النقص في المرافق والفصول كما تحتاج إلى إعادة الترميم والتجهيز.

مدارس المحافظتين تعاني من النقص في المرافق والفصول وتحتاج إلى إعادة ترميم

محمد الحويلة

لذا يرجى إفادتي تزويدي عن الآتي: 1 – هل هناك ميزانية محددة لأعمال الترميم والبناء لمدارس محافظة الأحمدي ومبارك الكبير إذا كانت الاجابه بالإيجاب يرجى تزويدي بقيمة الميزانية؟

2 – ما خطة الوزارة في إعادة ترميم مدارس هاتين المحافظتين ؟ وهل هناك تواريخ محددة للبدء في أعمال الترميم والبناء؟

3 –عدد المدارس في كل المراحل التي تنوي الوزارة أقامتها في محافظة الأحمدي ومحافظة مبارك الكبير كل منطقة على حدا خلال هذا العام أو العام المقبل؟

4 –ما خطة الوزارة نحو التوسع في بناء المدارس في المرحلة القادمة مع ذكر المدارس التي تنوي الوزارة إنشائها وفي أي منطقة بمحافظة الأحمدي ومحافظة مبارك الكبير ؟

وفي سياق مختلف تساءل النائب عن1 –خطة كل من وزارتي التربية والتعليم العالي والمؤسسات التابعة لكم في شأن ترجمة كتب الأطفال من اللغات العالمية إلى اللغة العربية، وكم تبلغ الميزانية المخصصة لذلك خلال السنوات المالية الثلاث السابقة لتاريخ الإجابة عن هذا السؤال

2 – هل توجد مكتبات عامة للأطفال؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بقائمة بهذه المكتبات وإذا كانت الإجابة بالنفي، يرجى تزويدي بالأسباب التي ادت الى عدم وجود مكتبات للأطفال.

3 – هل توجد اتفاقيات مع هيئات أو منظمات دولية مختصة بكتب الأطفال ؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بقائمة بتلك الاتفاقيات وصورة منها.

4 – خطة وزارتي التربية والتعليم العالي والمؤسسات التابعة لكم وعلى الأخص جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ومعهد الكويت للأبحاث العلمية في شان تشجيع وتطوير البحث العلمي في مجال أدب الأطفال، مع تحديد المبالغ المعتمدة في الميزانية خلال السنوات المالية الثلاث السابقة لتاريخ الإجابة عن السؤال.

بعض المدارس الأجنبية في البلاد تنضح بمساوئ تربوية واضحة

وتساءل الحويلة في سؤال اخر قال فيه: نما إلى علمي بان بعض المدارس الخاصة الأجنبية في البلاد تنضح بمساوئ تربوية واضحة بما تتبعه إدارات هذه المدارس ومدرسوها في التعامل مع الطلبة الدارسين والاستهانة بتنشئتهم على الوجه العام القويم.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بما يلي: ما دور وزارة التربية الرقابي على هذه المدارس؟ كم عدد المدارس الخاصة الأجنبية الموجودة في البلاد وما النظام الدراسي لكل منها؟ بيان مفصل بجنسيات المعلمين والمعلمات الذين يعملون في هذه المدارس وعدد كل فئة منهم ومؤهلاتهم؟

ما الشروط التي تفرضها الوزارة على العاملين في هذه المدارس عند استقدامهم للعمل بها؟ وما مدى التزامهم بهذه الشروط ؟ وما والإجراء التي تتخذها الوزارة حيال مخالفتهم لتلك الشروط؟

الغانم هنأ نظيره في أوكرانيا بالعيد الوطني لبلاده

رئيس مجلسة الأمة مرزوق الغانم

بعث رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم ببرقية تهنئة الى رئيس البرلمان في جمهوية اوكرانيا فلوديمير ريباك بمناسبة العيد الوطني لبلده.

العازمي: ضياع بوصلة التخطيط الحكومي زاد البطالة

طالب النائب حمدان العازمي الحكومة الى تقديم خطط واضحة لحل مشكلة البطالة، سواء الظاهرة او المقنعة والتي تؤرق المجتمع الكويتي لاسيما ان نسبة البطالة بازياد عام عن عام، متسائلا ما الأسباب التي تجعل فترة انتظار الوظيفة طويلة؟

وقال العازمي ان الحكومة تمتلك الاعداد والاحصائيات بعدد المخرجات التعليمية والتي يجب ان توفر لها الفرص الوظيفية قبل تخرجها وتقوم بالتنسيق مابين احتياجات سوق العمل وهذه المخرجات مبكرا، لحل طول مدة انتظار الوظيفة

وانتقد العازمي غياب التنسيق بين الجهات الحكومية في معالجة مشكلة التوظيف، مشددا على اهمية ان تعمل الحكومة ضمن خطط واضحة ومواكبة للمؤشرات الحالية للتجنب تعطيل المواطنين عن الوظيفة.

ولفت الى وجود ان الية التوظيف الحالي تساهم في زيادة البطالة فالطالب يتخرج من كلية معينة وعندما يسجل اسمه لدى الديوان يجد نفسه في وظيفة أخرى لا تمت لتخصصه من قريب أو بعيد، داعيا وزيرة التخطيط الى وضع الخطط التي تساهم في احتواء الشباب، وتخلق فرص وظيفية مناسبة لقدراتهم.

المطيري: الغانم لديه رؤية لتطوير الأمانة العامة لمجلس الأمة

اشاد رئيس نقابة العاملين في الامانة العامة لمجلس الامة عبد الله المطيري بفكرة الاستفتاء الذي طرحه مجلس الامة على المواطنين بشأن اهم الاولويات التي يمكن تبنيها بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لافتا الى ان دعم رئيس مجلس الامة تظهر رغبته في تطوير عمل الامانة العامة لمجلس الامة.

وقال المطيري في تصريح صحافي انه التقى واعضاء النقابة بالرئيس الغانم لتهنئته بنيله ثقة اعضاء المجلس لمنصب الرئاسة مشيرا الى ان الغانم اوضح رغبته في دعم كل ما من شانه تطوير العمل في الامانة العامة لمجلس الامة وتحقيق طموحات موظفيها.

واضاف المطيري ان الغانم وعد ايضا باستعجال التامين الصحي للموظفين على ان يكون عند مستوى الطموح مشيرا الى ان مكتبه مفتوح لهم ولما يطرحونه من اراء وافكار من شانها تطوير منظومة العمل في الامانة العامة لمجلس الامة والتي تعكس رغبة الجميع في العمل الجماعي الداعم لعمل اعضاء مجلس الامة.

وقال المطيري ان النقابة تدعم جهود الغانم في تطوير العمل البرلماني من شتى الجوانب وسنعمل على تحقيق رؤيته والسادة الاعضاء بشأن اعمال الامانة العامة لمجلس الامة بحيث يكون هناك انجازات للصالح العام.

واضاف المطيري انه وزملائه اعضاء النقابة كلهم امل في المزيد من العطاء والاسهامات المتميزة التي يتصف بها الغانم في تذليل عقبات العاملين لما من شانه تطوير الية العمل في مختلف المجالات وتحقيق رغبات وتطلعات العاملين.

واشاد المطيري بحسن الاستماع والتفهم التي تميز بها الرئيس الغانم خلال عرض بعض من متطلبات ومشاكل العاملين بالامانة العامة خلال المقابلة والتي تعوقهم في تحقيق الكثير من المستوى المطلوب منهم لرفع كفاءة العمل.

الخرافي: مخططات خفية لإدخال العرب في نفق مظلم

عبر عضو مجلس الأمة النائب م عادل الجار الله الخرافي عن بالغ حزنه لما يحدث في العالم العربي من انشقاق وحروب أهلية وانقسامات كانت نتيجتها إسالة دماء الأبرياء من رجال ونساء أطفال وشيوخ موضحا بأن ما يحدث ما هو إلا تدخل من قوى عظمى لا تود أن ترى الاستقرار والأمن والأمان يسود الشعوب العربية وقال نحن كعرب يجب علينا أن نعي ما حدث في ليبيا وما يحدث في لبنان ومصر وسوريا والعراق مبينا بأن ما يحدث يؤكد لنا من أن هناك أمور ومخططات خفية لا نعلم عنها سوى أن البعض يريد إدخالنا إلى نفق مظلم بوجود الكوارث وشق الوحدة العربية بين أطياف المجتمع العربي الإسلامي وأكد أن استقرار الدول العربية يمثل قوى عظمى أمام العدو الحقيقي الصهيوني الذي ما زال يكبر بسبب صراعاتنا الداخلية كونه لا يود رؤية تقدم المثقفين والعلماء من العالم العربي متمنيا أن يسود الأمن والأمان في جميع أرجاء الدول العربية وخاصة سوريا ومصر وطالب الخرافي من وجود وقفة جادة من قبل الحكومات العربية لوقف سفك دماء الأبرياء والبحث عن حلول ترضي كلا الأطراف الداخلية مؤكدا بأن هناك الكثير من حياة الأبرياء على المحك بسبب العشوائية في تنفيذ الأجندات والأهداف التي يريدها كل منهم موضحا بأنه لا يوجد شعب مسلم يرضى برؤية ضحايا الأطفال والنساء وخاصة الشعب الكويتي

العوضي يناشد وزير الداخلية تبني مشروع شركات العمالة المنزلية

قال النائب كامل العوضي انه على ثقة بوزير الداخلية الشيخ محمد الخالد لما يعرفه عنه من حرص على تقديم التسهيلات اللازمة في وزارته للمواطنين وحرصه على متابعة اعمال الوزارة وتذليل العقبات التي يعاني منها المواطن فهو منذ توليه الوزارة في السابق قد نذر نفسه لخدمة الكويت واهلها.

واضاف العوضي ان المعاناة التي ارهقت كاهل الاسرة الكويتية منذ فترة طويلة تتمثل في مشاكل العمالة المنزلية وبعض اصحاب مكاتب الخدم والتي تراكمت وزادت بصورة كبيرة خلال السنوات الاخيرة امام عجز وزارة الداخلية عن انهاء هذه المعاناة.

ووجه العوضي كلامه لوزير الداخلية قائلا ان الكويتيين اصبحوا ضحية لتلاعب العمالة المنزلية وسفارات دولهم وبعض اصحاب مكاتب العمالة المنزلية واصبح المواطن يتكبد المبالغ الطائلة والتي تجاوزت الالف دينار باستهتارها ورفضها العمل بتحريض من اصحاب المكاتب وسفارات دولهم دون وجود اي رادع في ظل ضعف القوانين والقرارات المنظمة لعملية الاستقدام والتشغيل وعدم وجود الية موحدة ومنظمة للاستقدام فضلا عن جلب عمالة غير مدربة ومهياة عمليا ونفسيا على بيئة وعادات المجتمع الكويتي مما جعلها عبئا على الاسرة الكويتية ومرتعا خصبا للتكسب المادي لبعض اصحاب مكاتب الاستقدام كما اصبح تعامل الحكومة مع هذه الفئة نقطة سوداء في سجل دولة الكويت في المحافل الدولية ومنظمات حقوق الانسان.

لضمان استقلال إدارة شؤونها بغير تَغَوُل أو تَدَخُل من أية جهة تنفيذية

الصانع يقترح إنشاء هيئة مستقلة للأدلة الجنائية والطب الشرعي

قدم النائب يعقوب الصانع إقتراحا بقانون بشأن إصدار قانون بإنشاء هيئة الأدلة الجنائية والطب الشرعي فيما يلي نصه: بعد الاطلاع على الدستور: وعلى المرسوم بالقانون رقم «23» لسنة 1990 بشأن قانون تنظيم القضاء والقوانين المعدلة له، وعلى القانون رقم «17» لسنة 1960 بإصدار قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية والقوانين المعدلة له، وعلى المرسوم بالقانون رقم «38» لسنة 1980 بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية والقوانين المعدلة له وعلى المرسوم بالقانون رقم «39» لسنة 1980 بشأن الاثبات في المواد المدنية والتجارية المعدل بالقانون رقم «1» لسنة 1997، وعلى المرسوم بالقانون رقم «15» لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له، وعلى المرسوم الصادر في 1979/4/4 في شأن نظام الخدمة المدنية وتعديلاته وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه.

مادة 1: تنشا هيئة مستقلة تلحق بوزير العدل تسمى «هيئة الأدلة الجنائية والطب الشرعي» وتتولى دون غيرها فحص الأدلة الجنائية، وتحقيق الدليل الفني، وإعداد التقارير الفنية في مجالات تخصص أعضائها الفنيين، وذلك في جميع القضايا التي تطلبها جهات التحقيق والقضاء.كما تتولى كافة أعمال الطب الشرعي، والإشراف على أعمال المختبرات الجنائية والاستعراف وتحقيق الشخصية والأعمال المتصلة بكشف التزييف والتزوير.

مادة 2: يكون للهيئة رئيس ونائب أو أكثر يتم تعيينهم بمرسوم بناء على عرض وزير العدل، ويعين الرئيس من بين أقدم نواب الهيئة، ويتولى رئيس الهيئة تصريف شؤونها الإدارية والمالية والفنية كما يحدد اختصاصات النواب.

مادة 3: يكون للهيئة مجلس أعلى يؤلف من: رئيس الهيئة ونواب رئيس الهيئة وأقدم ثلاثة من الخبراء الفنيين، ومن يحدده رئيس الهيئة للقيام بأعمال أمانة السر ويتولى رسم السياسات العامة للهيئة والإشراف على شؤونها وله على الأخص: إصدار اللوائح والقرارات اللازمة لتنظيم أعمال الهيئة وشؤون موظفيها الفنيين والإداريين، وإبداء الرأي في مشروعات القوانين ذات الصلة بأعمال الهيئة، وإبداء الرأي في مشروع الميزانية السنوية للهيئة وشؤون موظفيها الفنيين والإداريين وإبداء الرأي في مشروعات القوانين ذات الصلة بأعمال الهيئة، وإبداء الرأي في مشروع الميزانية السنوية للهيئة، ودراسة ما يعرضه وزير العدل من موضوعات ذات صلة بأعمال الهيئة وإبداء المقترحات والتوصيات اللازمة بشأنها، وإبداء الرأي في كل ما يتعلق بالمسائل الفنية التي تختص بها الهيئة، كما يتولى بالنسبة للخبراء الفنيين بالهيئة سائر اختصاصات لجنة شؤون الموظفين طبقا لقانون ونظام الخدمة المدنية.

مادة 4: يجتمع المجلس الأعلى للهيئة مرة كل شهر على الأقل أو كلما دعت الضرورة لذلك بدعوة من رئيسه، وفي حال غيابه يحل محله أحد نوابه، ويكون انعقاد المجلس بحضور الرئيس وأغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم، وتصدر قراراته وتوصياته بأغلبية آراء الحاضرين وعند التساوي يرجح الرأي الذي منه الرئيس.

مادة 5: يختص بتاديب رئيس الهيئة ونوابه مجلس تاديبي يشكل من: رئيس محكمة الاستئناف أو من ينوب عنه، والنائب العام أو من ينوب عنه، ووكيل وزارة العدل أو من ينوب عنه.

ويختص بتاديب الخبراء الفنيين مجلس تاديبي يشكل من: رئيس المحكمة الكلية أو من ينوب عنه، وأقدم نواب رئيس الهيئة، وأحد المحامين العاملين، وأقدم الخبراء الفنيين في تخصص الخبير المحال للتأديب.

الأدلة الجنائية والطب الشرعي من أهم روافد تحقيق العدالة وتحتاج إلى اهتمام أكبر

يعقوب الصانع

ويسري في شأن تاديب الموظفين الإداريين قواعد التاديب الواردة بلوائح الهيئة أو الواردة بقانون ونظام الخدمة المدنية في حال خلو تلك اللوائح من تنظيم خاص بتاديبهم.

مادة 6: ترفع الدعوى التاديبية على رئيس الهيئة ونوابه وخبرائها الفنيين بقرار من وزير العدل، وللوزير أو لمجلس التاديب المختص أن يأمر بوقف المحال منهم للتحقيق عن العمل لحين الفصل فيما هو مسند إليه، ويحدد قرار الوقف استمرار صرف مرتب الموقوف كله أو بعضه خلال فترة المحاكمة.

وتكون إحالة موظفي الهيئة من غير المذكورين أعلاه بقرار من رئيس الهيئة أو لمن يفوضه بذلك.

مادة 7: تكون جلسات مجالس التاديب سرية، ويحضر المحال بنفسه أمام المجلس، وله أن ينيب في الدفاع عنه محاميا أو أحد الخبراء بالهيئة ، وله أن يكتفي بتقديم دفاعه بمذكرة كتابية ما لم يأمر المجلس بحضوره شخصيا أمامه عند الاقتضاء.

وإذا تخلف المحال عن الحضور دون عذر مقبول من المجلس جاز التصرف في التحقيق في غيبته.

ولمجلس التاديب إجراء ما يراه لازما من تحقيقات أو يندب لإجرائها أحد أعضائه.

مادة 8: دون إخلال بأحكام المسؤولية الجزائية والمدنية ، العقوبات التي يجوز توقيعها على الخبراء الفنيين هي: الإنذار الكتابي، واللوم، والخصم من المرتب لمدة لا تزيد على 3 أشهر خلال العام، والعزل من الخدمة، وتوقع على رئيس المجلس ونوابه العقوبات المقررة بشأن القياديين في قانون ونظام الخدمة المدنية، ويكون الحكم الصادر في الدعوى التاديبية نهائياً، ويجب أن يشتمل على الأسباب التي بني عليها.

مادة 9: تخصص للهيئة اعتمادات مالية سنوية تدرج ببرنامج خاص ضمن ميزانية وزارة العدل، يتم تقديرها بعد أخذ رأي مجلسها الأعلى، ويكون الصرف منها بقرار من رئيس الهيئة، وتدرج الاعتمادات المالية اللازمة للهيئة من تاريخ نفاذ هذا القانون وبما يتناسب مع الفترة المتبقية من السنة المالية.

مادة 10: تحدد مرتبات الخبراء الفنيين بالهيئة وفقا لقواعد وجداول المرتبات المطبقة في شأن خبراء وزارة العدل، وفيما عدا ما ورد به نص خاص في هذا القانون، أو في اللوائح التنظيمية التي يضعها المجلس الأعلى للهيئة وتسري على جميع العاملين في الهيئة الأحكام الواردة في قانون ونظام الخدمة المدنية.

مادة 11: تنقل أعمال الإدارة العامة للأدلة الجنائية وإدارة الطب الشرعي والوحدات التنظيمية التابعة لها من وزارة الداخلية، كما هي بوضعها الحالي إلى الهيئة بعد التنسيق اللازم لتحقيق ذلك.

وينقل الموظفون المدنيون بالإدارتين المذكورتين أعلاه الموجودون بالخدمات وقت العمل بهذا القانون إلى الهيئة.

ودون إخلال بأحكام المادة 10 من هذا القانون، يُحتفظ لهم بأقدمياتهم ودرجاتهم الوظيفية المنقولين منها، وبما يتقاضونه من بدلات أو مكافآت أو ميزات وظيفية وسائر الحقوق الوظيفية الأخرى إن كانت أصلح لهم، ويصدر وزير العدل القرارات المنفذة لذلك.

مادة 12: يحلف الخبراء الفنيون بالهيئة قبل مزاولة عملهم يمينا قانونيا بأن يؤدوا أعمال وظائفهم بالصدق والأمانة ويكون حلف اليمين أمام وزير العدل في حضور رئيس الهيئة أو من يقوم مقامه من بين نوابه.

مادة 13: على رئيس مجلس الوزراء– والوزراء– كل فيما يخصه– تنفيذ هذا القانون.

وجاء في المذكرة الإيضاحية الآتي: أن الأدلة الجنائية والطب الشرعي باختصاصاتهما المختلفة والمتنوعة في فحص الأدلة الجنائية وتحقيق الدليل الفني من أهم روافد تحقيق العدالة، فهي عين القاضي ، والمسئول عن الدليل الفني وتمحيصه في القضايا المعروضة أمام جهات التحقيق وأمام القضاء ولا يخفى أهمية تحقيق الدليل الفني الذي يعده خبراء الأدلة الجنائية والتقارير الفنية المتعلق بها وبأعمال الطب الشرعي، ذلك أن التحقيق أو التقرير الفني المعيب ، إما أن يُضلل جهة التحقيق والقاضي، أو يُخل بدهما عن تحقيق العدالة .

مزيد من الاستقلال يضمن نزاهة وشفافية أعمال الهيئة بالحيدة المطلوبة

ومن اجل هذا كله رُئي إعداد الاقتراح بقانون الماثل بإنشاء هيئة مستقلة للأدلة الجنائية والطب الشرعي يقوم على أمرها مجلس أعلى من بين أعضائها ، لضمان استقلال إدارة شؤونها بغير تغوُل أو تدَخل من أية جهة تنفيذية.

ولمزيد من الاستقلال الذي يضمن نزاهة وشفافية أعمال الهيئة ويضمن لأعضائها الفنيين أداء أعمالهم بالحيدة المطلوبة فقد حرص الاقتراح على أن يُناط بالمجلس الأعلى للهيئة وضع اللوائح والقرارات التي تنظم عملها وتنظم شؤون العاملين فيها، وبأن تدرج لها الاعتمادات المالية اللازمة لعملها ضمن برنامج خاص بها بميزانية وزارة العدل بعد اخذ رأي مجلسها الأعلى في تقديرات الاعتمادات المقترحة.

كذلك فقد افرد الاقتراح لرئيس ونواب الهيئة وأعضائها الفنيين نظاما خاصا للتاديب يغلب على تشكيله العنصر القضائي لمزيد من الحيدة وضمان الاستقلالية وعدم التدخل في أعمال أعضاء الهيئة.

وتضمن الاقتراح أيضا أن تُنقل إلى الهيئة فور إنشائها أعمال الإدارة العامة للأدلة الجنائية والطب الشرعي بوزارة الداخلية بوضعها القائم حاليا وكذلك أن يُنقل إليها الموظفون المدنيون بتلك الإدارة من الفنيين وغيرهم على أن يُحتفظ لهم بأوضاعهم المالية والوظيفية عند النقل ، بعد أداء اليمين القانوني، بأداء أعمالهم بالصدق والأمانة لمزيد من الحيدة والشفافية التي يتطلبها تحقيق العدالة.

صندوق الزمردة الخليجي
Zumorroda GCC Fund
صندوق الزمردة الخليجي كما في 31 يوليو 2013

صافي قيمة الوحدة كما في 30 يوليو	0,657 دك
العائد منذ التأسيس	-34,27%
العائد منذ بداية السنة	24,536%
العائد لشهر 31 يوليو	5,49%
القيمة الاسمية دك	1

لمزيد من الاستفسار يرجى الاتصال على
22916701
مدير الصندوق
شرق للإستثمار
SHARQ INVESTMENT